



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية  
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

توزيع القاصرات في فلسطين

ما زال مستمرا

إعداد: إياد الرياحي

2023

حقوق النشر محفوظة لـ

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ©

فلسطين- رام الله

2023

## الفهرس

4	قائمة الأشكال البيانية.....
4	قائمة الجداول .....
6	ملخص تنفيذي .....
8	تقديم .....
10	حول مفهوم زواج الأطفال والممارسة .....
12	منهجية الدراسة وسؤال البحث الرئيسي.....
14	وصف ومؤشرات عامة حول الزواج والطلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة .....
15	مؤشرات الطلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة: حالة طلاق كل ساعة بالمعدل .....
19	مؤشرات رقمية حول الزواج المبكر في الضفة الغربية وقطاع غزة .....
19	الزواج حسب الفئات العمرية .....
22	نسب زواج القاصرين/ات من عقود الزواج.....
24	علاقة الزواج المبكر بالطلاق المبكر .....
24	السردي والبيانات النوعية حول ظاهرة تزويج القاصرات.....
24	تزويج القاصرات: ليست تجربة عابرة في حياة النساء (قطاع غزة كحالة دراسية).....
25	الحرمان من التعليم .....
25	غياب الوعي كمدخل للزواج .....
26	الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة.....
26	الأبعاد النفسية والصحية السلبية .....
27	تزويج القاصرات والعنف .....
27	هل يعاد إنتاج هذه التجارب؟.....

28	..... زواج القاصرات العابر الحدود
28	..... علاقات القوى والخطاب المجتمعي - موقف حزب التحرير كنموذج
31	..... أهمية تصديق الزواج في المحاكم الشرعية الفلسطينية
32	..... غياب الردع العام
33	..... إلغاء الاستثناءات أم تقييدها؟
33	..... الخاتمة
34	..... التوصيات
35	..... ملاحق

### قائمة الأشكال البيانية

صفحة 13	أعداد عقود الزواج المسجلة في فلسطين حسب المنطقة خلال الفترة 2012 - 2021 (الأرقام بالألف)	شكل رقم (1)
صفحة 13	نسبة وقوع الطلاق إلى عدد حالات الزواج في الضفة الغربية للسنوات 1997 - 2021	شكل رقم (2)
صفحة 14	نسبة وقوع الطلاق إلى عدد حالات الزواج في قطاع غزة للسنوات 1997 - 2021	شكل رقم (3)
صفحة 15	نسبة وقوع الطلاق إلى عدد حالات الزواج في الأراضي الفلسطينية للسنوات 1997 - 2021	شكل رقم (4)

### قائمة الجداول

صفحة 18	عدد الافراد الذين عقدوا قرانهم حسب العمر بالسنوات الفردية والمنطقة والجنس للعام 2018	رقم (1)	جدول
صفحة 18	عدد الأفراد الذين عقدوا قرانهم حسب العمر بالسنوات الفردية والمنطقة والجنس للعام 2019	رقم (2)	جدول
صفحة 19	عدد الأفراد الذين عقدوا قرانهم حسب العمر بالسنوات الفردية والمنطقة والجنس لسنة 2020	رقم (3)	جدول
صفحة 20	عدد الأفراد الذين عقدوا قرانهم حسب العمر بالسنوات الفردية والمنطقة والجنس لسنة 2021	رقم (4)	جدول
صفحة 21	عدد الإناث اللواتي عقد قرانهن حسب العمر والمحافظة لسنة 2021	رقم (5)	جدول

## ملخص تنفيذي

لسنوات طويلة كان السن القانوني للزواج هو 15 عاماً لكلا الجنسين، ومنذ العام (1995-2019) جرى تزويج حوالي 200 ألف طفل/ة تحت هذا القانون، إذ كانت أكثر من 95% من حالات الزواج هذه هي لفتيات قاصرات.

ويعد عامين من إقرار القرار بقانون المعدل للتشريعات النازمة للأحوال الشخصية برفع سن الزواج الى 18 عاماً، جرى تزويج أكثر من 10 آلاف طفل/ة تحت السن القانوني ضمن ما سمي الاستثناءات التي يتيحها القرار بقانون، حيث شهد العام 2021 استمراراً في تزويج القاصرين والقاصرات بوتيرة متسارعة، وارتفع عدد الحالات من (5,102) في العام 2020 إلى (5,384) في العام 2021، غالبية حالات الزواج هي لفتيات عقد قرانهن على ذكور أكبر منهن في السن. والصادم أيضاً، أنه في العامين الماضيين تم تزويج أكثر من 700 طفلة بعمر الـ14 عاماً، وغالبية الحالات في قطاع غزة. ولوحظ ارتفاع زواج القاصرات بعمر 14 عاماً من 329 حالة في العام 2020 إلى 354 حالة في العام 2021.

كان القرار بقانون قد جاء لتلبية هدفين أساسيين، الأول: استجابة للمطالب المستمرة من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتحديدًا المنظمات النسوية منها برفع سن الزواج الى 18 عاماً، والترجيح الأعلى أن الحكومة ذهبت إلى هذا التعديل بفعل التزامات "دولة فلسطين" بموجب بعض الاتفاقيات الدولية.

أما الهدف الثاني: مضمون القرار بقانون لبي رغبة القوى التي تميل إلى اعتبار أن الاطفال بعمر الـ15 سنة، مع وجود مئات الحالات ما دون الـ15 أيضاً؛ مناسبين للزواج عبر منح القانون الحق بإجراء استثناءات يصادق عليها قاضي القضاة بالتالي بقي زواج الأطفال كظاهرة موجودة في المجتمع الفلسطيني.

يرى فريق البحث أن هنالك تخوفاً في ظل إقرار القرار بقانون تكون قد ارتفعت معدلات الزواج غير المسجل في المحاكم الشرعية، خاصة في شمال وجنوب الضفة الغربية. وما يترتب على ذلك من ضياع لحقوق الفتيات وقانونية حالتهم الاجتماعية في المحاكم الشرعية، لأنه في حالات الطلاق تصبح الفتاة بحاجة أولاً إلى رفع قضية لإثبات الزواج، ومن ناحية أخرى يرفع ذلك من معدلات زواج الأطفال والزواج القسري غير المسجل، مما يؤدي الى عدم القدرة على التعرف على الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني.

ومع انخفاض نسب الزواج بشكل عام في الضفة الغربية، إلا أنه وفي ظل جائحة كورونا تم تزويج 881 طفلة في الضفة الغربية تحت السن القانوني للزواج، وأكثر من 4,000 حالة في قطاع غزة.

إن فكرة تطبيق العقوبات التي يتضمنها قانون العقوبات الفلسطيني أصبحت غير واقعية مع كثرة حالات تزويج الطفلات، إذ بات ليس بالمقدور تحقيق الردع العام من خلالها. ولو افترضنا أن القانون سيتم تطبيقه على عدد الحالات السابقة، فإنه سيتم اعتقال على الأقل 30 ألف شخص من أزواج، أولياء أمور، الشهود على عقد الزواج وكل مآذون عقد هذه الزيجات... إلخ، مع ذلك كان بالإمكان اتخاذ إجراءات قانونية بحق مروجي زواج الاطفال، لكن ذلك لم يحدث.

يخلو التشريع والتقييدات المرافقة له من تحديد لفرق السن بين "الزوجين"، حيث بإمكان شخص بعمر الثلاثين وأكثر التقدم بطلب استثناء لزواج فتاه بعمر الـ 15 عاماً، لأن القانون لا يضع فارق السن كمعيار مانع للاستثناء. وجود هذا الشرط ممكن أن يحد مستقبلاً من زواج الطفلات لرجال أكبر سناً.

بالمقابل، فإن الطلاق في المجتمع الفلسطيني ظاهرة آخذة في الارتفاع، وبلغت مجموع حالات الطلاق في العام (2021) 8,500 حالة، والتي تقترب من حالة طلاق كل ساعة، حيث أن 22% من حالات الزواج في الضفة الغربية و15.3% في قطاع غزة تؤول إلى الطلاق، وهذا ما يؤدي الى مزيد من الاقصاء الاجتماعي والاقتصادي للنساء والأطفال. إضافة إلى سنوات طويلة من التقاضي في المحاكم الشرعية على المهر المؤجل، حضانة الأطفال، والنفقة التي لا يدفعها نسبة كبيرة من الرجال.

ومن الجدير بالذكر أنه وفي الوقت الذي يتم التركيز فيه من قبل الكثير من المنظمات الدولية على مجتمعات معينة، كان زواج الأطفال رائجاً في العديد من الدول الغربية. مثلاً ولغاية العام 2021 كان سن الزواج في بريطانيا لمن هم دون سن الثامنة عشر متاحاً بموافقة الوالدين، لكن على مدار سنوات طويلة ربطت بريطانيا مساعداتها إلى الدول النامية باشتراط رفع سن الزواج في تلك البلدان. في بلدان أوروبية أخرى مازال زواج الأطفال بعمر 16 عاماً متاحاً مثل إيرلندا واسكتلندا، والتقييد الوحيد الذي يرتبط به هذا الزواج هو موافقة الوالدين. والتشريعات الجديدة في بعض تلك البلدان أبحاث الزواج المبكر في حالات خاصة، باشتراط موافقة المحكمة، وضمن محددات تشكل ضرورة لكلا طرفي الزواج، وكذلك الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن زواج من هم دون سن الثامنة عشر ما زال متاحاً في أكثر من 45 ولاية أمريكية.

## تقديم

لسنوات طويلة كان السن القانوني المعتمد في فلسطين المحتلة للزواج هو 15 عاماً، ومنذ العام 1995-2019 جرى تزويج ما يقارب 200 ألف طفل/ة تحت هذا القانون. أكثر من 95% من حالات الزواج المبكر هي لفتيات، بعضهن لم يكن في حينها يتجاوز سن الرابعة عشر عاماً.

عندما قررت السلطة التنفيذية إجراء تعديلات للتشريعات النازمة للأحوال الشخصية نهاية العام 2019، استندت لمنظومة واسعة من القوانين والتشريعات منها: النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، وقانون الأحوال الشخصية رقم (61) لسنة 1976م وتعديلاته، الساري في المحافظات الشمالية، وعلى أحكام قانون حقوق العائلة لسنة 1954م، الصادر بمقتضى الأمر رقم (303)، الساري في المحافظات الجنوبية، وعلى أحكام قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم (31) لسنة 1959م وتعديلاته، الساري في المحافظات الشمالية، وعلى أحكام قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم (12) لسنة 1965م، الساري في المحافظات الجنوبية، وعلى أحكام قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية لسنة 1929م، وعلى أحكام مجموع قانون العائلة البيزنطي لسنة 1930م، وعلى أحكام قانون الأحوال الشخصية والأوقاف للطائفة الإنجيلية الأسقفية العربية لسنة 1954م، وعلى أحكام قانون الأحوال الشخصية في الأبرشية البطريركية اللاتينية الأورشليمية لسنة 1954م، وعلى مجلة الحق القانوني لسنة 1983م، وعلى أحكام مجموع قوانين الكنائس الشرقية لسنة 1990م، وعلى أحكام قانون الأحوال الشخصية للسريان الأرثوذكس لسنة 2000م.<sup>1</sup>

بتاريخ 21 تشرين أول 2019م، نسب مجلس الوزراء للرئيس الفلسطيني بتعديل قانون الأحوال الشخصية وصدر القرار بقانون

على النحو الآتي:

---

<sup>1</sup>- من ديباجة القرار بقانون المعدل للأحوال الشخصية



## مادة رقم (1)

يسمى هذا القرار بقانون " قرار بقانون معدل للتشريعات الناطمة للأحوال الشخصية في دولة فلسطين، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه التشريعات."

## مادة رقم (2)

1. يشترط في أهلية الزواج أن يكون طرفا عقد القران عاقلين، وأن يتم كل منهما ثمانية عشر سنة شمسية من عمره.
  2. استثناءً مما جاء في الفقرة (1) من هذه المادة، يجوز للمحكمة المختصة في حالات خاصة، وإذ كان في الزواج ضرورة تقتضيها مصلحة الطرفين، أن تأذن بزواج من لم يكمل ثمانية عشر سنة شمسية من عمره، بمصادقة قاضي قضاة فلسطين أو المرجعيات الدينية للطوائف الأخرى. وبذلك يكتسب المتزوج أهلية كاملة في كل ما له علاقة بالزواج والفرقة وآثارهما.
- (هذه المادة تحولت لاحقاً إلى مثار للجدل وكان هناك خشية من الاستناد إليها بشكل واسع في تزويج القاصرين/ات)

## مادة رقم (3)

على الرغم مما ورد في أي من التشريعات النافذة، تسري أحكام هذا القرار بقانون على جميع المواطنين في دولة فلسطين  
القرار بقانون جاء لتلبية هدفين:

**الأول،** استجابة للمطالبة المستمرة من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتحديدًا المنظمات النسوية منها برفع سن الزواج إلى 18 عاماً، والترجيح الأعلى أن الحكومة ذهبت إلى هذا التعديل بفعل التزامات دولة فلسطين بموجب بعض الاتفاقيات الدولية.

**الثاني،** فمضمون القرار بقانون لبي رغبة القوى التي تميل إلى اعتبار أن الأطفال بعمر الـ 15 عاماً فأعلى ومئات الحالات ما دون الـ 15 أيضاً مناسبين للزواج عبر منح القانون الحق بإجراء استثناءات يصادق عليها قاضي القضاة. حيث يجوز للمحكمة المختصة في حالات خاصة، وإذ كان في الزواج ضرورة تقتضيها مصلحة الطرفين، أن تأذن بزواج من لم يكمل ثمانية عشرة

سنة شمسية من عمره، بمصادقة قاضي قضاة فلسطين أو المرجعيات الدينية للطوائف الأخرى. الحالات الخاصة والضرورة التي تقتضيها مصلحة الطرفين وتبيح لقاضي القضاة الموافقة على الزواج لم تحدد ولم يجر تعريفها في القرار بقانون.

## حول مفهوم زواج الأطفال

يشير زواج الأطفال إلى أي زواج رسمي أو غير رسمي لطفل أو أنثى أو ذكر دون سن 18 عاماً،<sup>2</sup> بكلمات أخرى هو أي زواج يكون فيه أحد الطرفين على الأقل دون سن 18 عاماً. وقد يأخذ الطابع غير الرسمي إذا ما كان غير مسجلاً ضمن دوائر الدولة، أو إذا ما كان قد تم بطريقة غير قانونية وفقاً لمعايير الدولة، إذ يأخذ في كثير من الحالات هذا الشكل من الزواج طابع الزواج القسري. والزواج القسري هو زواج لم يعرب فيه أحد الطرفين و/أو كلاهما شخصياً عن موافقته الكاملة والحرّة على الزواج. يعتبر زواج الأطفال شكلاً من أشكال الزواج القسري، بالنظر إلى أن أحد الطرفين و/أو كلا الطرفين لم يعرب عن موافقته الكاملة والحرّة والمستنيرة.<sup>3</sup> بمعنى أن هذا القانون يسري أيضاً على البريطانيين المقيمين خارج حدود بريطانيا وويلز، وممارستهم لذلك في جغرافيا أخرى يجرمهم أيضاً جنائياً. هذا التعريف المدرج في الأمم المتحدة ومن خلاله جرى تبني الكثير من الدول بأن كل زواج دون سن الثامنة عشر يعتبر قسرياً.

تعتبر ظاهرة زواج الأطفال ظاهرة شبيهة عالمية، وهي ليست حكراً على مجتمع بعينه. على سبيل المثال أقر البرلمان البريطاني في العام المنصرم 2022 تعديلاً قانونياً رفع بموجبه الحد الأدنى للسن القانوني للزواج إلى 18 عاماً، ويسري القانون الجديد على كل من إنجلترا وويلز، بينما لا يزال سن السادسة عشرة معمولاً به في اسكتلندا وشمال أيرلندا مع اشتراط موافقة الوالدين.<sup>4</sup> وكانت قبل ذلك قد أقرت بريطانيا قانوناً ضد الزواج القسري في العام 2014، ليطبق على إنجلترا وويلز وعلى الرعايا البريطانيين في الخارج.<sup>5</sup>

<sup>2</sup> Foundation for Women's Health Research and Development. "Child and forced marriage". Check the link: <https://bit.ly/3Qk4A9>

<sup>3</sup> OHCHR. "Child and forced marriage, including in humanitarian settings". Check the link: <https://bit.ly/3GMGLFT>  
<sup>4</sup> من الموقع الإلكتروني عربي 21. "إنجلترا تحظر الزواج دون سن 18.. حتى لو تم خارج البلاد". نشر في تاريخ 28 نيسان 2022. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3GrU7pu>

<sup>5</sup> من موقع بي بي سي العربي. " للمرة الاولى: قانون ضد الزواج القسري في بريطانيا والعقوبة قد تصل إلى السجن 7 سنوات". نشر في تاريخ 16 حزيران 2014. انظر/ي الرابط التالي: <https://bbc.in/3VOpeBf>

ترى اليونيسف بأن وجود هذه الظاهرة له مؤشرات خطيرة، إذ يؤدي زواج الأطفال إلى معاناة مستمرة في حياة الأطفال لاحقاً، فالبنات اللواتي يتزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة أقل احتمالاً للاستمرار في المدرسة ويزيد احتمال تعرضهن للعنف المنزلي، كما أن احتمال الوفاة بسبب مضاعفات الحمل والولادة أكبر عند المراهقات مقارنة بالنساء في العشرينات من العمر؛ وأطفالهن أكثر عرضة للإملاص (ولادة الجنين ميتاً) وللوفاة في الشهر الأول من العمر.<sup>6</sup> وتقدم اليونيسف مجموعة من المؤشرات التي تدل على انتشار الظاهرة حول العالم، إذ تفيد بيانات اليونيسف أنه وعالمياً تزوجت 21% من الشابات قبل عيد ميلادهن الثامن عشر، وأنه تم تزويج 650 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة اليوم عندما كن طفلات.<sup>7</sup> بالمعدل، هناك 12 مليون فتاة دون سن 18 سنة يتزوجن كل عام، وفي الوقت الذي ما زالت إفريقيا تشهد نسباً عالية من زواج القاصرات (37% من الشابات في إفريقيا جنوب الصحراء تزوجن قبل سن 18)، تشهد جنوب آسيا تراجعاً في الظاهرة خلال العقد الماضي إذ شهد جنوب آسيا أكبر انخفاض في انتشار زواج الأطفال خلال هذه الفترة، نزولاً من 49% إلى 30%.<sup>8</sup>

---

<sup>6</sup>- من الموقع الإلكتروني لليونيسف. "زواج الأطفال حول العالم". نشر في تاريخ 11 شباط 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://uni.cf/3Zm8G6A>

<sup>7</sup>- المصدر السابق.

<sup>8</sup>- المصدر السابق.

## منهجية الدراسة وسؤال البحث الرئيسي

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاستناد على مجموعة واسعة من البيانات الكيفية والكمية التي تم جمعها لأغراض إعداد الدراسة، وربطها مع ظواهر أخرى لتحقيق هدف الدراسة في قياس مدى أثر القرار بقانون رقم (21) لسنة 2019م المعدل للتشريعات النازمة للأحوال الشخصية بشأن رفع سن الزواج لـ 18 عاماً على انخفاض ظاهرة زواج الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة.

على صعيد أدوات جمع المعلومات، استخدم الباحثون/ات المقابلات الفردية المعمقة كأدوات كيفية لجمع المعلومات، حيث تم إجراء العديد من المقابلات المعمقة سواء مع مختصي/ات نفسيين واجتماعيين وعاملات في الجهاز القضائي، بالإضافة إلى ممثلين عن صندوق النفقة الفلسطيني، وفي ذات السياق تم إجراء مقابلات مع سيدات وطفلات خضن تجربة الزواج المبكر. في عملية التحليل وربط النتائج، تم ربط البيانات الكيفية مع البيانات الكمية، حيث طلب مرصد السياسات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مجموعة من البيانات التي تعكس مجموعة من المؤشرات الوطنية على صعيد الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن القول أن البيانات الكمية في الدراسة بالمجمل كانت على الشكل التالي:

- بيانات إحصائية رقم (1): تم طلب المواد الخام (بيانات غير معالجة) من الجهاز المركزي للإحصاء مع التركيز على أن تكون هذه البيانات تحدد نسبة الزواج في كل فئة عمرية منفصلة (15 عام فأقل، 15 عام، 16 عام، 17عام) للأعوام 2018 ولغاية العام 2021، بغرض إجراء مقارنات حول الزواج المبكر قبل إقرار القرار بقانون وبعده. تعاون الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في توفير تلك البيانات، مما ساعد فريق البحث في معرفة حجم هذه الظاهرة ضمن الفئات العمرية المختلفة.
- بيانات إحصائية رقم (2): مجمل عقود الزواج التي حدثت في الاعوام 2018-2021، إضافة الى بيانات الطلاق لنفس الفترة، إضافة إلى نسبة عقود الزواج للقاصرين/ات على مستوى كل محافظة مقارنة بعقود الزواج العامة لمن هم فوق سن 18 عام في نفس المحافظة، للتعرف على حجم ظاهرة زواج الاطفال على مستوى كل محافظة.
- بيانات إحصائية رقم (3): تناول ظاهرة زواج الأطفال على المستوى العالمي، إضافة إلى تقارير على مستوى عينة مختارة من الدول الغربية التي يتاح فيها وضمن الاستثناءات زواج القاصرين/ات.

أما بخصوص سؤال الدراسة الرئيسي، وبالعودة للتعريف المدرج في الأمم المتحدة حول زواج الأطفال، والذي تم تبنيه في الكثير من الدول، وبما أن كل زواج دون سن الثامنة عشر يعتبر قسرياً، إلا أن التعريف نفسه لا يشير إلى الاستثناءات التي تضعها الدول لمن هم دون سن الثامنة عشر، وإذا ما كانت موافقة جهة اختصاص سواء المحكمة أو الوالدين تنزع صفة "القسري" عن التعريف؟ هذا عدا عن الإشكالية بكيفية توافق الاستثناءات والمخاطر المترتبة على الزواج المبكر.

تكمن أهمية الدراسة في تناول ظاهرة زواج الاطفال ضمن الفئات العمرية المختلفة (15 فأقل، 15، 16، 17) حيث جرت العادة أن يتم نشر البيانات على المستوى الوطني ضمن فئة 18 عام فأقل، ولم يكن ذلك يعطي بيانات دقيقة حول مدى انتشار هذه الظاهرة ضمن فئة الاطفال، وبالتالي ساهمت الدراسة في معالجة البيانات الصادرة عن مراكز أهلية وجمعيات نسوية، التي كانت تعطي تقديرات أقل لحجم انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني. الإشكالية الأخرى التي تواجه البيانات وعدم دقتها أن هناك حالات زواج غير مسجلة في المحاكم الشرعية تجنباً لمسألة العمر، ويتم تسجيل الزواج عند بلوغ السن القانوني، أو في حالات الحمل إذ يتم اللجوء إلى المحكمة الشرعية لتسجيل الزواج، وهذه الأشكال من الزواج يمكن اعتبارها أشكالاً غير رسمية لزواج الأطفال. تسليط الضوء على هذه البيانات ومن هذه الزاوية، تعني بالضرورة أن عدد حالات زواج الأطفال أعلى من المصرح عنها، وتضطر المحكمة لتسجيل الزواج مراعاة لمصالح المواليد الجدد في استخراج شهادة ميلاد وتسجيلهم رسمياً.

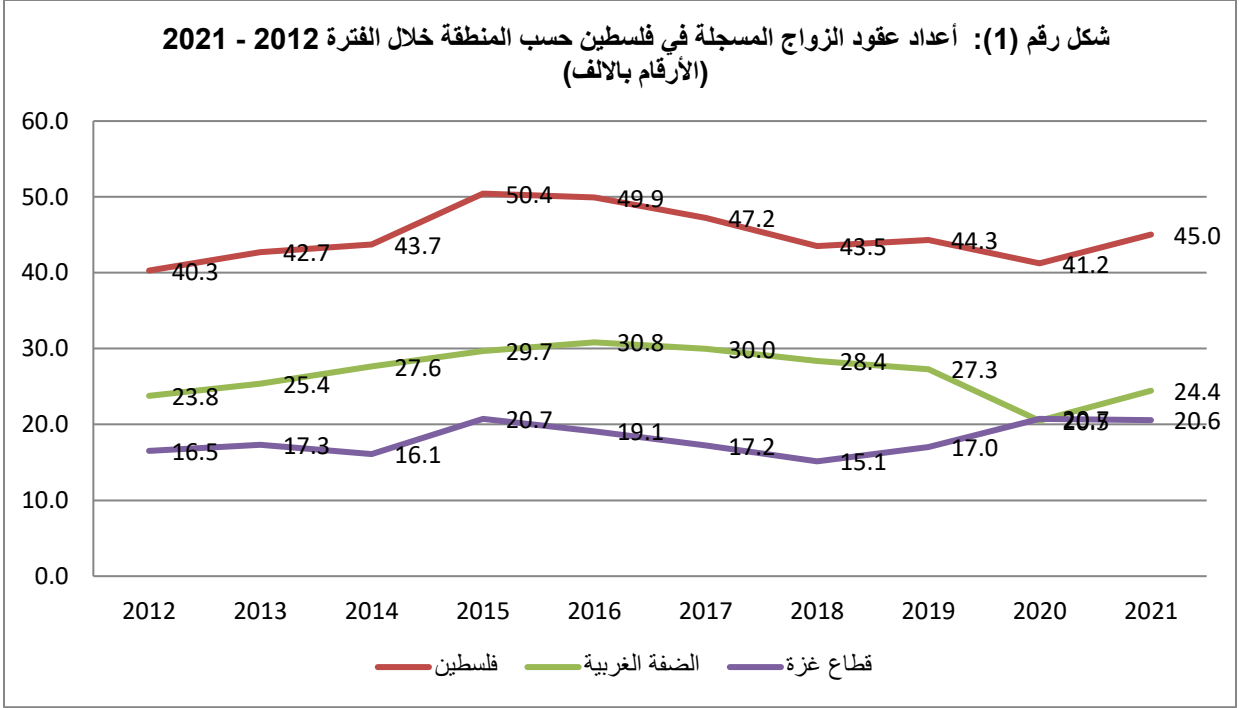
من ناحية مسوغات الاستثناء، لا يتم كتابة الأسباب المبررة لزواج من هم/دون الثامنة عشر، ويمكن للقاضي الاستماع شفويّاً لمقدم الطلب حول ضرورة أو مبررات الاستثناء، وبالتالي هذه كانت إحدى المعوقات في الدراسة (Boundaries) مما صعب عملية الخروج بتوصيات واضحة فيما يتعلق بالاستثناءات.

## وصف ومؤشرات عامة حول الزواج والطلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة

في هذه الجزئية من الدراسة نقوم بعمل مراجعة للمؤشرات الوطنية حول نسب الزواج في الضفة الغربية وقطاع غزة (العقود المسجلة) ونسب الطلاق أيضاً، وذلك لوصف ظاهرة الزواج وظاهرة الطلاق وانتشارها على صعيد الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الخوض في تزويج القاصرات وأبعاده. بالإضافة لذلك، لفهم حجم ظاهرة تزويج القاصرات نسبةً للزواج في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

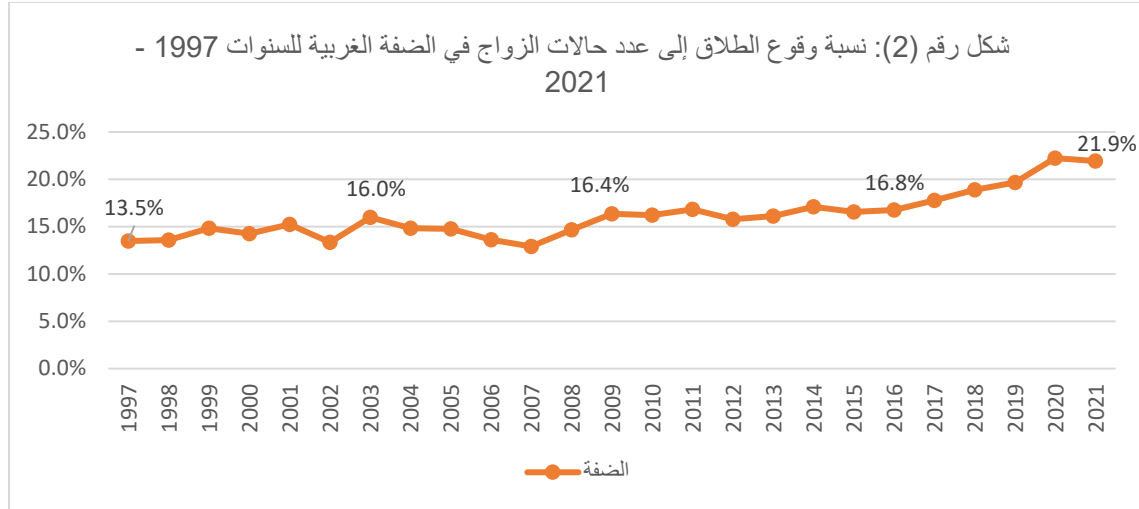
### الزواج في الضفة الغربية وقطاع غزة - عقود الزواج المسجلة

إن القراءة في مؤشرات عقود الزواج المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر السنوات، تعطينا تصوراً عاماً حول تغير الأرقام من حيث أعداد تلك العقود من سنة لأخرى، أو من منطقة جغرافية لأخرى، تبعاً للظروف والأحداث الاقتصادية والسياسية التي تمر بها فلسطين المحتلة، والأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية. بالتالي نستطيع تفسير بعض التباينات في تلك الأرقام على المستوى العام، بالنظر إلى سلسلة بيانات العقود المسجلة عبر السنوات 2012 لغاية 2021 نلاحظ أنها بالمعدل حوالي 44 ألف عقد سنوي، تتراوح من حوالي 40 ألف في أدها إلى حوالي 50 ألف عقد، بالرغم من أن الرقم الأعلى لم يكن في العام 2021 ولم يكن الرقم الأدنى في العام 2012، إلا أنها باتجاه عام تسير بشكل تصاعدي، وهذا ينسجم مع ظاهرة الزيادة السكانية، مع ضرورة عدم إغفال بعض المؤثرات الهامة خاصة العوامل الاقتصادية والسياسية التي لها أيضاً دوراً مهماً في التأثير على ازدياد أعداد عقود الزواج (انظر/ي الشكل رقم 1). كما يلاحظ خصوصية للعام 2020، المتعلقة بجائحة كورونا وما رافقها من أحداث الحجر وتراجع الأداء الاقتصادي وحظر التجمعات، مما انعكس في تراجع عدد عقود الزواج المسجلة في الضفة الغربية بشكل ملحوظ، لأسباب متباينة، الحجر والتأجيل والانتظار لتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، أو رغبة في إتمام مراسم الزواج بالنمط المعهود. بالمقابل كان هناك زيادة في قطاع غزة قد تعزى إلى تدني تكاليف الزواج خلال الجائحة لاقتصارها على أعداد محدودة، وهذا ينسجم مع الأوضاع المتباينة للمنطقتين من الناحية الاقتصادية.



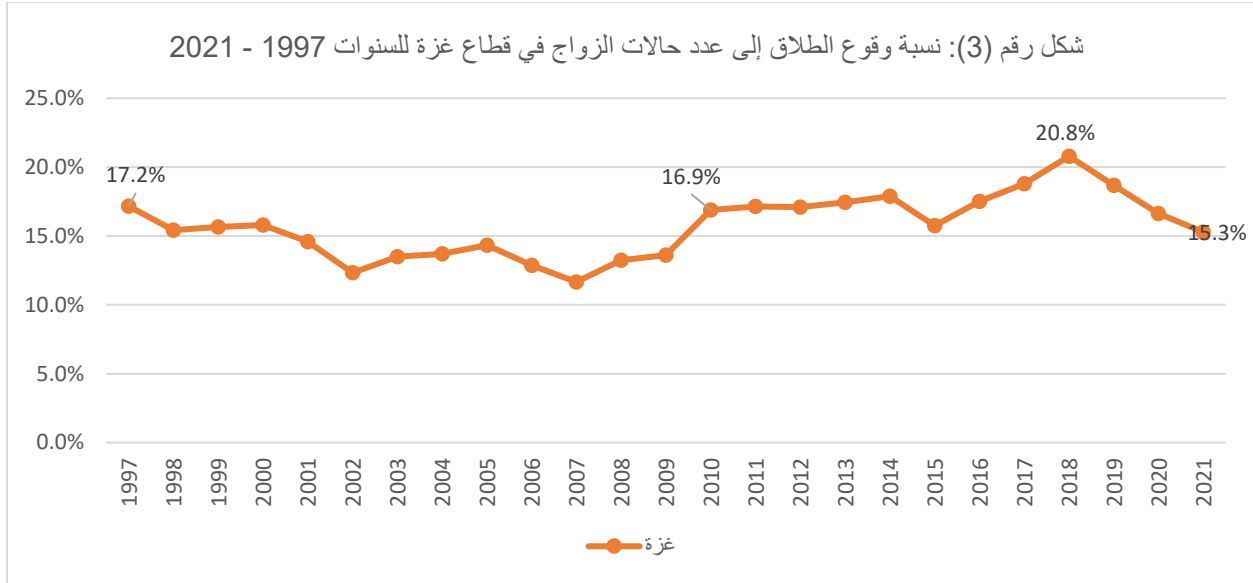
### مؤشرات الطلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة: حالة طلاق كل ساعة بالمعدل

يمكن القول أن 22% من حالات الزواج في الضفة الغربية و15.3% في قطاع غزة تؤول إلى الطلاق، هذا عدا عن حالات الانفصال والتي لا توثق رسمي لها حين يقرر أحد الزوجين ترك المنزل، أو القضايا التي تبقى عالقة في الارشاد الأسري في المحاكم الشرعية ولا يوجد قرار نهائي بالتفريق بين الزوجين. إن نسب الطلاق في المجتمع الفلسطيني مرتفعة، كما أن ارتفاع نسب الطلاق قبل الدخول هو إشارة إلى القرارات المتسارعة سواء من قبل الأسرة أو الشاب/ة بفكرة الزواج.

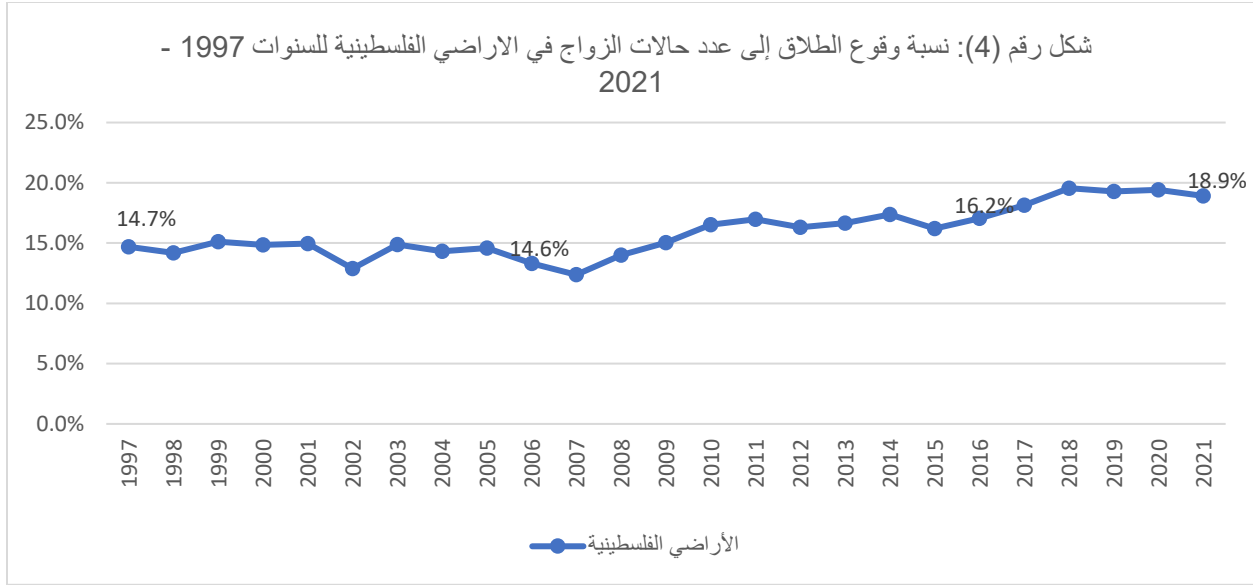


عند التطرق الى نسب الطلاق في الضفة الغربية خلال السنوات 1997 لغاية 2021، نلاحظ ان النسبة كانت 13.5% خلال العام 1997، أي مقابل كل 100 حالة زواج كان هناك حوالي 14 حالة طلاق بالمعدل، فبلغ إجمالي حالات الطلاق 2,143 حالة طلاق مقابل 15,885 حالة زواج، ويلاحظ ان نسب الطلاق في تصاعد مستمر خلال السنوات قيد الدراسة حتى وصلت في العام 2021 الى حوالي 22%، أي مقابل كل 100 حالة زواج أصبح هناك حوالي 22 حالة طلاق، حتى بلغ عدد حالات الطلاق في العام 2021 حوالي 5,362 حالة، وهي أكثر من ضعف عدد حالات الطلاق في العام 1997، أي أنها زادت بحوالي 150% عن ما كانت عليه، من الواضح أن النسب مرتفعة وهي في تصاعد، نظراً للأرقام التي وصلت إلى أكثر من 5,362 حالة طلاق مقابل 24,443 حالة زواج في العام 2021.





أما بخصوص نسب الطلاق في قطاع غزة خلال السنوات 1997 لغاية 2021، فبالرغم من أن نسبة الطلاق كانت أكثر مما هي عليه في الضفة الغربية، إذ بلغت 17.2% خلال العام 1997، أي مقابل كل 100 حالة زواج كان هناك حوالي 17.2 حالة طلاق، بعد إجمالي حالات الطلاق وصل إلى 1,306 حالة طلاق مقابل 7,609 حالة زواج، إلا أن نسب الطلاق في قطاع غزة كانت شبه مستقرة تقريباً خلال سنوات قيد الدراسة حيث بلغت في العام 2021 حوالي 15.3%، أي مقابل كل 100 حالة زواج أصبح هناك حوالي 15.3 حالة طلاق، حيث بلغ عدد حالات الطلاق في العام 2021 حوالي 3,147 حالات، مع ضرورة الإشارة إلى أنه وبشكل ملموس في العام 2018 كانت قد ازدادت نسب الطلاق بشكل يحتاج إلى تفسير خارج عن إطار هذه الدراسة في العام 2018 حيث وصلت 20.8%. ورغم أن النسبة شبه مستقرة حول نفس المعدل، إلا أن عدد حالات الطلاق تضاعف، أي أنها زادت بحوالي 164% في العام 2021 عما كانت عليه في العام 1997.



على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة بالمجمل، كانت نسب الطلاق في العام 1997 حوالي 14.7%، بعدد إجمالي حالات طلاق وصل 3,449 حالة، ارتفعت النسبة لتصل في العام 2021 إلى حوالي 18.9%، بعدد إجمالي حالات طلاق بلغ وصل إلى 8,509 حالة، أي مقابل كل 100 حالة زواج في العام 2021 كان هناك حوالي 19 حالة طلاق، وإذا قارنا أعداد حالات الطلاق بين الأعوام 1997 والعام 2021 على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة نلاحظ أنه ارتفع بحوالي 147%، أي تضاعف بحوالي مرة ونصف عما كانت عليه.

لا بد من الوقوف عند ما تعنيه هذه الأرقام من مشاكل اجتماعية وقانونية واقتصادية، والأعباء على النساء المطلقات بشكل خاص، هذا دون التطرق إلى طبيعة حالات الطلاق وتوزيعها من حيث الفئات العمرية والمناطق الجغرافية والإعالة للمطلقات ولأطفالهن في حال كان هنالك أطفال، وهو الأمر الأكثر أهمية، لكن تعذر ذلك لعدم توفر البيانات التفصيلية، وهو موضوع في غاية الأهمية وجديرة بالدراسة للوقوف عند أسباب حدوث هذه الإشكالية، وتوفير سبل العلاج الاجتماعي القانوني.

أكثر من 8,500 حالة طلاق سجلت في العام 2021، كثير منها ما ينتهي بالتقاضي في المحاكم الشرعية (على المهر المؤجل، النفقة، حضانة الأطفال، الملاك) وما ينتج عن هذه الحالات من مشاكل بين آلاف الأسر. على الأقل، كثير من حالات الطلاق وخاصة التي تتضمن وجود أطفال، تولد مشاكل مستمرة وغير منتهية، حتى مع وجود قرارات قضائية، وأهم تلك المشاكل كما يشير صندوق النفقة الفلسطيني هو عدم التزام الآباء بدفع النفقة لأبنائهم.

## مؤشرات رقمية حول الزواج المبكر في الضفة الغربية وقطاع غزة

قبل الخوض في أبعاد تزويج القاصرات بشكل نوعي (كيفي)، لا بد من عرض المؤشرات التي حصل عليها مرصد السياسات وعالجها وفقاً للمتغيرات المختلفة (الجنس، الفئة العمرية، المنطقة الجغرافية/المحافظة). تأتي هذه المسألة لتوزيع الأوزان حول الظاهرة بشكل واضح في المناطق المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى التركيز على أكثر الأعمار زواجاً بين فئة الأطفال، ونسبة الإناث إلى الذكور من الأطفال في الزواج.

## الزواج حسب الفئات العمرية

كان من الملفت في البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن عدد الطفلات اللواتي تزوجن في عمر أقل من 15 عاماً هي الغالبية العظمى، ومن الممكن القول أن ظاهرة الزواج في هذه الفئة العمرية هي حصراً للإناث حيث مقابل طفل واحد ذكر تم تزويجه في العام 2018 بعمر أقل من 15 عام تم تزويج 675 طفلة مناصفة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك قبل التعديلات على قانون الاحوال الشخصية عام 2019 برفع سن الزواج لكلا الجنسين لغاية 18 عاماً. وارتفع عدد الحالات في الفئة العمرية 15 عام الى 1,658 حالة زواج وسجلت أعلى النسب في الضفة الغربية بواقع 986 حالة مقابل 672 في قطاع غزة.

ولا بد من الإشارة إلى أنه يخلو التشريع والتقييدات المرافقة له من تحديد الفرق في السن بين "الزوجين"، فإمكان شخص بعمر 30 عاماً وأكثر التقدم بطلب استثناء لزواج فتاه بعمر الـ 15 عاماً لأن القانون لا يضع معايير الفروقات في السن كمانع للاستثناء. وجود هذا الشرط ممكن أن يحد مستقبلاً من زواج الطفلات لرجال أكبر سناً.

ومن الملفت للانتباه أيضاً أن البيانات المتتالية للأعوام 2018 و2019 تشير إلى ارتفاع نسبة زواج القاصرين/ات في الضفة الغربية، وسجل في قطاع غزة نسب أقل، على سبيل المثال سجل في العام 2018 (8,924) حالة زواج مبكر في الضفة الغربية بينما لم يتجاوز عدد الحالات في قطاع غزة (3,394) حالة. هذا قبل إعلان القرار بقانون برفع سن الزواج الى 18 عاماً.



مع ملاحظة ارتفاع النسبة في قطاع غزة بمقدار 20% لنفس الفترة مع ملاحظة أن القيود والإغلاقات في القطاع كانت أقل. لكن من الممكن أن هنالك عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع نسب الزواج ارتباطاً بانخفاض تكلفة الزواج في وقت الجائحة. مع ذلك سُجلت آلاف الحالات لزواج القاصرات حيث بلغ عدد الاطفال والطفلات الذين جرى تزويجهن في العام 2020 (5,102) حالة زواج لقاصرين/ات، منها 4,887 طفلة و215 طفل، منها 329 طفلة بعمر ال 14 عام. ومع انخفاض نسب الزواج بشكل عام في الضفة الغربية بسبب جائحة كورونا إلا أنه تم تزويج 881 طفلة في الضفة الغربية تحت السن القانوني للزواج.

جدول رقم (3): عدد الأفراد الذين عقدوا قرانهم حسب العمر بالسنوات الفردية والمنطقة والجنس لسنة 2020

العمر	المنطقة					
	فلسطين			قطاع غزة		
	ذكور	اناث	الضفة الغربية	ذكور	اناث	اناث
اقل من 15	1	329	0	3	1	326
15	13	803	0	29	13	774
16	52	1,403	3	142	49	1,261
17	149	2,352	5	707	144	1,645
<b>المجموع</b>	<b>215</b>	<b>4887</b>	<b>8</b>	<b>881</b>	<b>207</b>	<b>4006</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. قاعدة بيانات الزواج والطلاق 2020، رام الله- فلسطين.

شهد العام 2021 استمراراً لتزويج القاصرين والقاصرات بوتيرة متسارعة وارتفعت عدد الحالات من (5,102) في العام 2020 إلى (5,384) حالة تزويج طفل/ة دون سن الثامنة عشر، منها (4,021) حالة في قطاع غزة. الصادم أنه من هذه الحالات تم تزويج 354 طفلة بعمر ال 14 عام بواقع 353 طفلة في قطاع غزة وزواج لطفلة واحدة في الضفة الغربية، ويلاحظ ارتفاع زواج القاصرات بعمر 14 عاماً من 329 حالة في العام 2020 الى 354 في العام 2021. إضافة إلى تزويج أكثر من 781 قاصر وقاصرة بعمر ال 16 عاماً.

جدول رقم (4): عدد الأفراد الذين عقدوا قرانهم حسب العمر بالسنوات الفردية والمنطقة والجنس لسنة 2021

العمر	المنطقة					
	فلسطين		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
اقل من 15	0	354	0	1	0	353
15	22	759	0	16	22	743
16	51	1,246	1	71	50	1,175
17	119	2,833	10	1,264	109	1,569
المجموع	192	5192	11	1352	181	3840

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. قاعدة بيانات الزواج والطلاق 2021، رام الله - فلسطين.

ومن اللافت أيضاً وحسب البيانات أدناه كما في كل معدلات الزواج للسنوات اللاحقة ان زواج الطفلات يحدث مع البالغين فوق عمر الـ 18 عاماً ويتم الاستدلال على ذلك من خلال مراجعة بيانات الزواج للفئات العمرية (أقل من 15 و لغاية 17 عام) حيث أنه مقابل 365 حالة زواج مبكر لأطفال ذكور ضمن الفئة العمرية 15-17 عام كان هناك 8859 حالة تزويج لطفلات ضمن نفس الفئة العمرية ، بينما بلغت النسبة في عمر الـ 18 عام 606 ذكور مقابل 4,686 حالة زواج لإناث.

ولا بد من الإشارة إلى أنه وحسب بيانات جهاز الاحصاء المركزي يبلغ متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور للعام 2019 في الضفة الغربية وقطاع غزة 25.3 سنة وللإناث 20.7 سنة<sup>9</sup> وهذا نابع من الثقافة المجتمعية التي تميل إلى أن يتزوج الذكور فتيات أقل عمراً منهم.

### نسب زواج القاصرين/ات من عقود الزواج

مازال تزويج الأطفال يحدث بصورة كبيرة في كثير من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سجلت في العام 2021 وحسب الجدول رقم (5) مجموع 435 حالة زواج في الخليل، والتي تعتبر من أكبر مدن الضفة الغربية، تليها القدس بواقع 174 حالة

<sup>9</sup>- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي 2021/03/08". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3IA42vY>

زواج مبكر بواقع 7% من عقود الزواج التي تمت. في كلتا المحافظتين كانت لقاصرات لم يبلغن الـ 18 عاماً. وتسجل مدينة أريحا والأغوار إضافة إلى طوباس والأغوار الشمالية أقل نسب زواج مبكر في الضفة الغربية بواقع 4% فقط. ونفس النسبة سجلت في مديني طولكرم ونابلس.

لكن النسب العالية جدا تسجل في قطاع غزة وتتراوح النسبة من 18% الى 35% من مجمل عقود الزواج للعام 2021، على سبيل المثال بلغت النسبة 35% في شمال قطاع غزة حيث تم تزويج أكثر من ألف طفلة ما دون سن الثامنة عشر.

جدول رقم (5): عدد الإناث اللواتي عقد قرانهن حسب العمر والمحافظة لسنة 2021

المحافظة	اقل من 18	مجموع عقود الزواج في النسبة	المحافظة لمن هم فوق الـ 18 عام
جنين	153	2,231	7%
طوباس والأغوار الشمالية	27	643	4%
طولكرم	81	2,091	4%
نابلس	134	3,016	4%
قلقيلية	81	1,215	7%
سلفيت	44	709	6%
رام الله والبيرة	149	2,749	5%
أريحا والأغوار	18	481	4%
القدس	174	2,323	7%
بيت لحم	56	1,221	5%
الخليل	435	6,412	7%
شمال غزة	1,043	2,940	35%
غزة	1,542	5,740	27%
دير البلح	312	2,659	12%
خانيونس	618	3,344	18%
رفح	325	2,052	16%

## علاقة الزواج المبكر بالطلاق المبكر

ليس بالضرورة أن كل حالات الزواج المبكر تؤدي إلى طلاق مبكر، فهذا تعميم. وليس هناك أي مؤشرات بصورة علمية تدل على ذلك، وهذا ما يشير إلى أهمية دراسة ربط سن الزواج في تحليل أسباب الطلاق أو إن كان هذا العامل مشتركاً في العديد من حالات الطلاق، والمشارك في الحالات الدراسية التي تم العمل عليها هو العنف الجسدي الممارس في هذه الحالات والتي آلت إلى الطلاق في أعمار مبكرة، والعامل الاقتصادي والحرمان من التعليم لأسباب تتعلق بتخفيض الإنفاق والإعالة داخل الأسرة بالنسبة للفتيات.

## السرد والبيانات النوعية حول ظاهرة تزويج القاصرات

في هذه الجزئية من الدراسة، ننتقل إلى البيانات التي حصل عليها مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية من خلال المقابلات الميدانية التي أجريت. جزء من هذه المقابلات الميدانية كان في قطاع غزة مع إناث كن قد تزوجن في سن الطفولة، وتبين هذه الجزئية الأبعاد السلبية على الصعيد الاجتماعي والصعيد النفسي. بالإضافة إلى ذلك، نتناول في هذه الجزئية من الدراسة ظاهرة زواج القاصرات العابر للحدود، والتي سنتحدث عنها بالتفصيل لاحقاً في العناوين الفرعية من هذه الجزئية. كما ونتناول في هذه الجزئية البيانات الكيفية المتعلقة بعدة محاور تتعلق بالجانب القانوني والحقوق في المحاكم الشرعية، وأهمية تسجيل الزواج وإن كان لقاصرات (تصديق الزواج في المحاكم الشرعية)، بالإضافة إلى التعليق على الاستثناءات في المحاكم الشرعية بالموافقة على زواج القاصرات. ونطرح أيضاً في هذه الجزئية المواقف المتعددة من زواج القاصرات وعلاقات القوى في بنية المجتمع، كما ونطرح في هذه الجزئية أهمية التركيز على أن هذه الظاهرة في الخصوصية الفلسطينية تعود سلباً على الأطفال وبالتحديد الإناث، ولا علاقة لها باستقطاب وإسقاط الأفكار الغربية، إذ أن الظاهرة موجودة أساساً في مجتمعات غربية. هذا جميعه يطرح مع غياب الرادع المجتمعي.

## تزويج القاصرات: ليست تجربة عابرة في حياة النساء (قطاع غزة كحالة دراسية)

من خلال جمع شهادات سيدات بعمر الـ 50 عاماً وشهادات لطفلات لم يتجاوزن الـ 15 عاماً عند الزواج، تبين أنه ما زالت تجربة الزواج المبكر بكل تفاصيلها حاضرة في أذهانهن، وليس من المبالغة القول أن كل حياتهن أصبحت تتمحور حول تلك التجربة، ولم تستطع الكثير من النساء تخطي الازمات النفسية والاجتماعية الناتجة عنه. ويبرز من خلال المقابلات التي أجريت



معهن أن هنالك عدة محاور مشتركة في حديثهن عن التجربة، كالحرمان من التعليم وتبعاته، وغياب الوعي، وبنية الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الأبعاد النفسية والفسولوجية للزواج المبكر، والتعنيف الممارس على القاصرات المتزوجات.

تتقاطع هذه المحاور مع ما طرحه اليونيسف بأنه قد يؤدي زواج الأطفال إلى معاناة مستمرة في حياة الأطفال لاحقاً، فالبنات اللواتي يتزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة أقل احتمالاً للاستمرار في المدرسة ويزيد احتمال تعرضهن للعنف المنزلي، كما أن احتمال الوفاة بسبب مضاعفات الحمل والولادة أكبر عند المراهقات مقارنة بالنساء في العشرينات من العمر؛ وأطفالهن أكثر عرضة للإملاص (ولادة الجنين ميتاً) وللوفاة في الشهر الأول من العمر.<sup>10</sup>

### الحرمان من التعليم

يتبين من خلال المقابلات التي أجريت مع السيدات والطفلات اللاتي تزوجن في سن الطفولة، أنهن فعلاً كن قد أجبرن على هذا الزواج، حتى وإن لم يكن قد عبرن في حينها عن ذلك. إذ تجمع السيدات والطفلات على أن الزواج المبكر حرمنهن من استكمال مسيرتهن التعليمية. تقول زينة من بيت لاهيا " تزوجت في سن مبكر كان عمري 15 سنة، كنت حابة أكمل تعليمي، نفسي أكمل ولغاية الآن بندم إنني تركت المدرسة. نفسي أرجع وأكمل وأعيش حياة المدرسة وأتعلّم جامعة زي باقي البنات، كان كل شي تغير علي". وهذا ما أكدت عليه إيمان من رفح، وفاطمة من المحافظة الوسطى، التي قالت "كان عمري 14 سنة، خلصت ثالث إعدادي وكنت بدي أدخل أول ثانوي، خطبت ووقفت تعليم عشان أتعلّم أمور البيت".

### غياب الوعي كمدخل للزواج

من المقابلات التي أجريت، تبين أيضاً أن هنالك غياب لوعي فكرة الزواج بشكل تام، وهذه نتيجة بديهية لدى الإناث في مرحلة الطفولة، لكن الواضح أن الجميع أجمعهم أنهن لم يدركن في لحظتها ما هي الخطوة المقدمات عليها، أي الزواج، وأنه تم التعامل مع طفولتهن على أنها درجة تتيح للمتقدم وللأهل الموافقة على الزواج. تقول ميار "أبوي كان موافق على الزواج منه... أما أخوي وأمي كانوا رافضين، أنا ما كنتش أفهم إيش يعني زواج... وافقت، كنت صغيرة في السن". وتقاطعاً مع ذلك، أكدت زينة من بيت لاهيا أنها كانت لا تدرك تماماً ما هو الزواج، إذ قالت "أنا مش فاهمة إيشي كنت.. يعني كنت كل إشي أسأل مش فاهمة، صغيرة

<sup>10</sup> من الموقع الإلكتروني لليونيسف. "زواج الأطفال حول العالم". نشر في تاريخ 11 شباط 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://uni.cf/3Zm8G6A>

يعني بعرفش إشي!!". وفي ذات الإطار تقول غالية من مدينة غزة "أنا كنت صغيرة ما أفهمش لا الزواج ولا أفهم كيف أتعامل معاه، كان هو أكبر مني سنأ بحوالي 8-9 سنين. فهو عنده ادراكيات للحياة أكثر مني طبعا، لإني بالنسبة له طفلة!!". وهو أيضاً ما تكرته ميار، التي أكدت أنها أجبرت على الزواج المبكر " تزوجت وأنا عمري 14 ونصف... غصبن عني يعني أبوي اللي غصبني ما كنت موافقة".

### الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة

يتبين من خلال المقابلات أن السيدات والطفلات يأتين من عائلات تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، حيث أن الفقر والعدد الكبير لأفراد الأسرة، يدفع الأهل للموافقة على تزويج بناتهن الطفلات. تقول ميار "كنت أنا من أسرة مكونة في أغلبها من بنات، وأولاد (ذكور) تتين أطفال صغار، كنا عدد البنات بالأول يعني إنجاب البنات بالأول أجا، والولدين بالآخر. فكنت أنا الكبيرة في البنات، وكان أبي يعني مش قادر يصرف علينا، وكان وضعنا المادي كثير تعبان". كما وتقول في ذات الإطار زينة من بيت لاهيا "أحنا عدد اهلي 12 فرد وضعنا كثير صعب عشان هيك يعني قرروا اهلي انهم يزوجونا عشان وضعنا الاقتصادي".

### الأبعاد النفسية والصحية السلبية

تأكيداً على ما تذكره اليونيسف من أعراض نفسية وصحية صعبة تواجهها المتزوجات في سن مبكر، كشفت المقابلات التي أعدها المرصد أن هذا ورد حدوثه مع كافة المبحوثات، حيث أن كان لزوجهن المبكر أثراً على صحتهن النفسية والفسولوجية. تقول زينة من بيت لاهيا "دخلت في حالة اكتئاب، يعني نفسيتي تعبت وما كنتش عارفة كيف حالي، وكيف حخلف كيف حتعامل معاه (مع الطفل) وتعبت نفسياً، وزوجي ما كانش يراعييني يعني. كان دايماً يعيط (طفلها حديث الولادة) ما كنتش افهم عليه لما يعيط. وكان دمي ضعيف، وكان عندي أنيميا، سكر وضغط دمي دايماً عاليين، كمان الولد كان برضه نفس الإشي دمه كان دايماً ضعيف، وما كان يرضع". وتأكيداً على الآثار الصحية الخطيرة للزواج المبكر على الأم والطفل تقول ميار "أنجبت أول طفل كان عمري 16 سنة، ودخل الحضانة بسبب إني أنا كمان كنت صغيرة في هداك الوقت/ يعني تعرض لمشاكل صحية الطفل عند الانجاب/ ما كامل وزنه ولا كانت كاملة الرئتين عنده، ولا كانت كاملة أصلاً مدة الحمل". وتستطرد في حديثها ميار حول الآثار النفسية على المتزوجات وهن طفلات لاحقة "واجهت التهميش وواجهت إني ممنوع أطلب بمستحقاتي... خص دريت (تعودت) على الموجود وما أطلب بإشي أكثر... من هيك أنا اليوم في الوقت الحالي استندمت إني ما أخذت

حقوقى كاملة... صرت أي حدا بحكى معى أعيط (أبكى)، ما كنتش انا هيك، حياتى اللى قبل كانت كتير منيحة، هلقيت (الآن) دخلت بحالة نفسية مش طبيعية، أثر على كتير أشياء... ما كنتش انا هيك وانعزلت عن الناس، ولا بدى أشوف حدا ولا بدى حتى إني أضل... جوزي (زوجي) كرهت كتير اشوفه". وتذهب بعض النساء لتحصيل مكانتهن اللى فقدنها نتيجة الزواج المبكر والغياب عن التعليم والحرمان من عيش مراحل الطفولة الطبيعية إلى زيادة عدد المواليد، لتشعر بذلك أن لها مكانة فى عائلتها الجديدة. تقول ميار "كنت كل سنة أخلف عشان أنا كنت بدى أعمل لنفسى مكان ومكانة فى بيتى...".

### تزويج القاصرات والعنف

تتعرض القاصرات لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف، إذ يتعرضن لعنف لفظي وجسدي ونفسي، وهو ما يزيد من شعورهن بدونيتهن عندما يكبرن. تقول نيفين من غزة "تزوجت وعمري 15 سنة، كانت حياة صعبة عشتها من 15 سنة ل 28 سنة ما شفت إشي منيح، وكان يضربني، لا بطلع ولا بنزل بيوقلي عكل اشي... كان يضربني قدام أهله... بدو إني أكون معه بالذل، بدو أكون خدامة لبيت أهله، مش كزوجة". كما وأفادت امرأة رفضت التعريف عن نفسها فى إطار المقابلات " تعرضت للعنف اللفظي والمعنوي والجسدي، ما كنتش مدركة للدنيا، إيش الصح من الغلط، عالفطرة عايشة، يعني ما فش إلي أم توعيني الصح من الغلط". أما غالبية فقد أخذت موقفاً من العنف اللذي تواجهه من زوجها، إذ قامت بالعودة لمنزل عائلتها "أنا حردانة عند بيت أهلي بسبب العنف اللذي من دار زوجي، استمر الزواج سنة ونص وبعد سنة ونص حردت (أخذت موقف بالخروج من المنزل) عند دار أهلي، وما زالت عندهم".

### هل يعاد إنتاج هذه التجارب؟

إن أبرز ما تم استنتاجه من هذه المقابلات هو إجماع جميع المبحوثات على أنهن لا ينصحن بتوجيه الطفلات للزواج، بأي شكل من الأشكال، بالإضافة إلى إصرارهن على أن التعليم هو الخيار الأنسب فى هذا العمر لا الزواج. كما وجهت المبحوثات رسائل إلى الآباء وأهالي الطفلات، بأن لا يقدمن على هكذا خطوة، لأنهن لا يرغبن فى أن يعاد ويتكرر ما حصل وإياهن مع أي طفلة أخرى.

## زواج القاصرات العابر الحدود

هو زواج غير موثق بالعادة، ويتم من خلال صفقات تقوم بها "سمسارات" زواج: وهي مهنة من المهن الخاصة بالزواج المدبر، وشائعة في العديد من المحافظات. وبالعادة يتم ذلك في إطار التحايل أيضا على القانون؛ بحيث تكون زيجات عابرة للحدود وفي كثير من الأحيان مقابل مادي لمدبري تلك الزيجات وهو مدان قانونياً، ويندرج تحت جريمة الإتجار بالبشر لأن الحديث عن أعمار أقل من 15 عاماً بتزويج الصغيرات لرجال في النقب وبئر السبع، وهو زواج عرفي بالغالب، وذلك كون التعدد ممنوع في الداخل المحتل، وهذا موضوع آخر يذهب بنا إلى المناطق الحدودية والهامشية، والإشكاليات التي توجد فيها. لكن ما يثير الانتباه إلى أن هذا الزواج ولأنه عرفي وغير مسجل قانونياً، وبالتالي يُصعب من عملية المتابعة القانونية وعدم وجود بيانات وإحصائيات واضحة ودقيقة حول هذه الظاهرة.<sup>11</sup> وهذه الظاهرة تؤكدها مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في الدفاع عن قضايا المرأة، إذ بينت المقابلات الفردية أنه يتم تزويجهم بسن صغير في بئر السبع وبتعدد زوجات، أي لا تكون الطفلة هي الزوجة الأولى، والإشكالية الأخرى أن القانون "الإسرائيلي" يمنع فيه التعدد، فهم عند الزواج من الضفة الغربية لا يضطرون لتسجيلها كزوجة، وبالتالي وفقاً للقانون الإسرائيلي تسقط الملاحقة ويمكن اعتبارهم محميين.<sup>12</sup> ولا يتوفر أي دراسات حول مصير القاصرات اللواتي يجري تزويجهم من رجال أكبر سناً ولا يدخلن ضمن الإحصائيات الوطنية حول ظاهرة الزواج المبكر.

## علاقات القوى والخطاب المجتمعي - موقف حزب التحرير كنموذج

يتم الترويج لزواج الأطفال على أنه حماية للمجتمع وتماسكه، لكن هذا الترويج والادعاء ينطوي على الكثير من المغالطات، ومن المؤكد أنه كلما كان عمر الفتيات أصغر كان الزواج إجبارياً. هناك اتجاه لبعض القوى المجتمعية والتي رفضت علانية رفع سن الزواج على اعتبار أن ذلك هو تقليد للغرب "الكافر"، وأن هذه المسألة تأتي تباعاً لالتزام السلطة الفلسطينية باتفاقية "سيدوا"، بدلاً من أن يكون النقاش هل هذا الزواج في مصلحة الطفل/ة أم لا، وما هي تأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية على الأطفال.

<sup>11</sup>- من مقابلة أجريت مع صمود الضميري، 2019

<sup>12</sup>- مقابلة أجريت مع عابدة عيساوي، 2019

علماً أنه لا يوجد تصريح علني من قبل المعارضين لرفع سن الزواج يشير الى أن زواج الاطفال هي مسألة تصب في صالح الأطفال، أو أنه من مصلحة المجتمع أن يكون زواج الاطفال ممكناً.

نشر حزب التحرير عبر موقعه الالكتروني بياناً صحفياً في نوفمبر من العام 2019، كان البيان بعنوان "السلطة الفلسطينية تسارع في تنفيذ برامج أعداء الإسلام لإفساد المرأة وتفكيك الأسرة بتطبيقها اتفاقية "سيداو" وتعديل قانون الأحوال الشخصية"، والذي تناول هذه الجزئية في محتواه: "هذا القرار الذي تحاول السلطة والجمعيات النسوية تزيينه بأنه حفاظ على الأسرة، وتخفيف من حالات الطلاق التي تحصل في فلسطين، بادعاء أن المرأة لا يكتمل نموها قبل سن الثامنة عشرة، هو جريمة ومبرراته مجرد ذرائع واهية، كترتيب الشيطان للمنكر والفاحشة، فأخروه مخرج الحرص على المرأة والطفل، وهم أكثر الناس سعياً في إفسادهما؛ فالسلطة، والجمعيات النسوية والجهات المشبوهة الممولة غربياً، لا تدخر جهداً في العمل على إفساد المجتمع بمهرجانات الرقص والغناء والماراثونات وفعاليات الاختلاط وكسر الحواجز بين الجنسين، أي أنهم يثيرون الغرائز، وينكون الشهوات، وفي الوقت نفسه يريدون تأخير الزواج! إذ لا تخجل تلك الجمعيات من رفع شعار للمرأة (جسدي ملكي) وشعار (لا أحتاج رعايتك، رقابتك، ولايتك، وشرفك)، فأبي دفع لأبنائنا وبناتنا نحو الفاحشة أوضح من هذا؟"<sup>13</sup>

إن إحالة رفض قرار بقانون رفع سن الزواج الى 18 عاماً إلى رفض الاتفاقيات الدولية من قبل القوى المحافظة في المجتمع، أو الموافقة عليه، من باب أنه منسجم والتزامات فلسطين بالاتفاقيات الدولية من قبل المجتمع المدني، لا يعفيها من إجراء نقاش مجتمعي حقيقي حول ماهية المصلحة التي سيجنيها الاطفال من الزواج بمعزل عما تقوله تلك الاتفاقيات. هذا المنطق أقرب إلى إقناع المجتمع. المبالغة في بالاستناد إلى الاتفاقيات الدولية والاستخدام المفرط لتلك لعبارات من نوع "يتعارض والتزامات دولة فلسطين" واستخدام المواد المختلفة في الاتفاقيات الدولية سواء مع السلطة الفلسطينية وحكومتها، أو مع القوى المجتمعية المحافظة. حيث لا يخلوا بيان أو دراسة بشأن أي قضية دون الإشارة والاستناد إلى تلك الاتفاقيات.

<sup>13</sup> من موقع المكتب الإعلامي لحزب التحرير. "السلطة الفلسطينية تسارع في تنفيذ برامج أعداء الإسلام لإفساد المرأة وتفكيك الأسرة بتطبيقها اتفاقية سيداو وتعديل قانون الأحوال الشخصية". نشر في تاريخ 02 تشرين ثاني 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3Zi7T6j>

كما أن هنالك لا بد من الالتفات عليها وتسليط الضوء عليها، وهي انخفاض مستوى النقد من قبل المجتمع المدني لنظيرتها الغربية حول بعض التدخلات التي ترى أن المشكلة هي في الثقافة المجتمعية وأن المطلوب هو تغيير تلك الثقافة، لذا يتم بالعادة احوالة بعض الحوادث الى مرجعية ثقافية يجب تغييرها. فمثلاً عند تناول مسألة العنف، ترفض المنظمات الدولية الإشارة إلى أي عنف سياسي تدفع ثمنه النساء بصورة مباشرة، لكنها على استعداد لتمويل البرامج المتعلقة بالعنف المجتمعي والتي تعتبرها نتاج ثقافة تضع النساء العربيات في مكانه أدنى من الرجل. كما أن الكثير من المشاريع التي يجري الإعلان عنها لا تخلوا من محاولة فرض قيم وتصورات غربية حول مواضيع لا تشكل أولوية أو منسجمة مع ثقافة المجتمعات المتلقية للمساعدات الغربية، على سبيل المثال ولغاية العام 2021 كان سن الزواج في بريطانيا لمن هم دون سن الثامنة عشر متاحاً بموافقة الوالدين لكن على مدار سنوات طويلة ربطت بريطانيا مساعداتها إلى الدول النامية باشتراط رفع سن الزواج في تلك البلدان.<sup>14</sup> في بلدان أوروبية أخرى مازال زواج الأطفال لوقت قريب بعمر 16 عاماً متاحاً مثل أيرلندا واسكتلندا، والنقييد الوحيد الذي يرتبط به هذا الزواج هو موافقة الوالدين. علماً أن التشريع الجديد أباح الزواج المبكر في حالات خاصة باشتراط موافقة المحكمة وضمن محددات تشكل ضرورة لكلا طرفي الزواج.<sup>15</sup>

هذه الممارسات ما زالت شائعة في مجتمعات توصف بانها علمانية، ففي معظم الولايات الامريكية يتراوح الحد الأدنى لسن الزواج للقصر الحاصلين على موافقة الوالدين من 12 إلى 17 عاماً، ولا يوجد تشريع فيدرالي بشأن سن الزواج، وللولايات الحق في وضع معاييرها الخاصة، مما يؤدي إلى تباين هائل بين ولاية وأخرى. تواصل 45 ولاية في أمريكا السماح للفتيات والفتيان الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً بالزواج، ولم تحدد تسع ولايات حداً أدنى لسن الزواج 16. وجدت دراسة أجريت عام 2021 أن ما يقرب من 300,000 طفل/ة من سن 17 عاماً أو أقل - تزوجوا في الولايات المتحدة من عام 2000 إلى عام 2018. وكانت الغالبية العظمى من الفتيات في سن 16 أو 17 عاماً، ويتزوجن في المتوسط برجل أكبر بأربع سنوات. لكن أكثر من 1,000 كانوا يبلغون من العمر 14 عاماً أو أقل، وخمسة منهم يبلغون من العمر 10 سنوات فقط.<sup>17</sup> وفي العام 2015 اتخذ المشرعون

<sup>14</sup> - من موقع صحيفة الإندبندنت بالعربية. "حكومة بريطانيا تؤيد المطالبات برفع السن القانونية للزواج في إنجلترا وويلز إلى 18 عاماً". نشر في تاريخ 14 حزيران 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3VOrLLW>

<sup>15</sup> - Tahirin Justice Center. "Forced Marriage Overseas: Ireland". Check the following link: <https://bit.ly/3vNVf1L>

<sup>16</sup> - Barnett, Rosalind C. and Caryl Rivers. "Child Brides: Closer than you think". October 27, 2021. Check the following link: <https://bit.ly/3XdAR5P>

<sup>17</sup> - Ibid

الإسبان بضغط من مجموعة حماية الاطفال ومنظمات دولية كالюونسيف وانقاذ الطفل قراراً برفع سن الزواج القانوني من 14 عام الى 16 عام<sup>18</sup>. لذا من المستهجن أن نجد في تقارير المنظمات الدولية، ما يتم الاشارة إليه بالعادة إلى أن ظاهرة زواج الاطفال هي خاصة بمجتمعات محددة، تصنف على انها مجتمعات متدينة ومحافظة في شمال افريقيا والشرق الأوسط.

### أهمية تصديق الزواج في المحاكم الشرعية الفلسطينية

كما أشرنا سابقاً، أصبح هنالك في بعض المناطق توجه لإتمام الزواج دون اللجوء لتسجيله قانونياً في المحكمة الشرعية لتجنب مسألة العمر وإضافة الى اعتبار ذلك تحايلاً على القانون فإنه أيضاً يضعف من البيانات الرسمية. حول هذه الظاهرة تناقش نور القواسمي، وهي عاملة في القضاء الشرعي في جنوب الضفة الغربية، المخاطر القانونية والاجتماعية لهذه الظاهرة على النساء:

- التصديق يؤكد قانونية حالتها الاجتماعية في المحاكم الشرعية من جهة ومن جهة أخرى في حال الرغبة في الطلاق بإمكانها رفع قضية تفريق في المحاكم الشرعية الفلسطينية أو قضية نفقة سواء لها أو لأطفالها رغم تعذر تحصيل النفقة من الزوج في مناطق 1948، لكن يمكنها عندها أن تتقدم بطلب النفقة من صندوق النفقة الفلسطيني، أما قضايا المهور (المؤجل) لا تُرفع في المحاكم الفلسطينية لتعذر التنفيذ. مع التأكيد على ضرورة قبض المهر بالكامل،
- الإشكاليات أقل في حال كانت زوجة أولى حيث يكون الوضع أسهل لإقناع الزوج بضرورة عقد الزواج في محاكم شرعية فلسطينية، أما اذا كانت زوجة ثانية سيتم عقد الزواج بعقد عرفي، وإذا لم يتم تصديق الزواج لدى المحاكم الشرعية الفلسطينية فتعتبر ما زالت عزباء، وفي حال حصل طلاق بينهما عليها أولاً رفع قضية اثبات زواج وهي تابعة للنياحة الشرعية والامر يحتاج الى وقت طويل لفصلها والتصديق من الاستئناف، في حال لم يحض الزوج للجلسات عليها ان تعلف خلال اكثر من تبليغ في الجريدة ممكن أن تستمر القضية اكثر من سنة، لإثبات الزواج والطلاق.
- في حال وجود الأطفال فإن المحكمة الشرعية تثبت نسب الأطفال بناءً على الإجراءات في المحكمة، لكن ستواجه مشكلة بتسجيل الأطفال في الداخلية (وزارة الداخلية) لأنها مسجلة كعزباء، ولا يوجد أي دليل أنها تزوجت ولا يمكنها الحصول على أوراق ثبوتية فلسطينية، سوف تضطر لتسجيلهم في مدارس خاصة، لا يمكنها التقدم بطلب نفقة من صندوق النفقة، ولا

<sup>18</sup>- Oteleanu, Maria. "Spain raises minimum age for marriage from 14 to 16". 23 July 2015. Check the following link: <https://bit.ly/3ly5LBO>

يمكنها الاستفادة من الخدمات الصحية المجانية من السلطة الفلسطينية. وبالتالي فإنها غالباً ما تتنازل عنهم للأب إما لعدم قدرتها على توفير الرعاية المطلوبة مادياً أو للمعتقد الشائع أنه بالنسبة للأطفال الأفضل العيش ضمن مناطق 1948 كميزات أفضل من وجهة نظر المجتمع، وبما أن الأم تحمل هوية ضفة فإن إمكانية مشاهدة الأطفال تخضع لرغبة الأب وشروطه.

## غياب الردع العام

إن فكرة تطبيق العقوبات التي يتضمنها قانون العقوبات الفلسطيني أصبحت غير واقعية مع كثرة حالات تزويج الطفلات، بمعنى أن العقوبة وفكرة الردع فقدت معناها، وليس بالمقدور تحقيق الردع العام من خلالها. لو افترضنا أن القانون سيتم تطبيقه على عدد الحالات السابقة فإنه سيتم اعتقال 30 ألف شخص على الأقل، من أزواج، وأولياء أمور، والشهود على عقد الزواج وكل مأذون عقد هذه الزيجات... إلخ. لكن يمكن تحقيق الردع العام على مسيري هذا الزواج، وما يعرف بـ "سماسرة الزواج" وتحديداً العابر للحدود منه. كما ويمكن أيضاً تحقيق الردع العام من خلال تطبيق العقوبات على أي مأذون يشرع بعد زواج لأطفال. كما ولا بد من تسليط الضوء على مسلكيات وآليات جديدة للتحايل على القرار بقانون بعدم تسجيل الزواج في المحكمة الشرعية (مع إقامة كافة المراسيم من حفل وزفة عريس وغداء... إلخ)، بمعنى أن هنالك إشهار للزواج وبالتالي أنه من ناحية دينية صحيح، وعدم تسجيل عقد الزواج في المحكمة على اعتبار أن ذلك لا يمس أركان الزواج فهذا إجراء مدني، إلا في حالات حدوث حمل فمن أجل تسجيل المولودة/ة يشترط وجود عقد زواج. وتلقائياً فإن المحكمة الشرعية تقوم بإصدار عقد الزواج من تاريخه مراعاةً للمصلحة الفضلى للطفل.

ينص قانون العقوبات رقم (16) في المادة 279 في الجرائم المتعلقة بالزواج على:<sup>19</sup>

يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر كل من:

- 1- أجرى مراسيم زواج أو كان طرفاً في إجراء تلك المراسيم بصورة لا تتفق مع قانون حقوق العائلة أو أي قانون آخر أو شريعة أخرى ينطبق أو تنطبق على الزوج والزوجة مع علمه بذلك، أو
- 2- زوج فتاة أو أجرى مراسيم الزواج لفتاة لم تتم الخامسة عشرة من عمرها أو ساعد في إجراء مراسيم زواجها بأية صفة كانت، أو

<sup>19</sup>- المادة رقم 279 من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م



3- زوج فتاة أو أجرى مراسم الزواج لفتاة لم تتم الثامنة عشرة من عمرها أو ساعد في إجراء مراسم زواجها بأية صفة كانت دون أن يتحقق مقدماً بأن ولي أمرها قد وافق على ذلك الزواج.

### إلغاء الاستثناءات أم تقييدها؟

"يجوز للمحكمة المختصة في حالات خاصة، وإذ كان في الزواج ضرورة تقتضيها مصلحة الطرفين، أن تأذن بزواج من لم يكمل ثمانية عشر سنة شمسية من عمره، بمصادقة قاضي قضاة فلسطين أو المرجعيات الدينية للطوائف الأخرى".

يعتبر الانقسام السياسي وعدم تطبيق القرارات بقانون بشكل موحد في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى الاستثناءات من العوامل التي ساهمت في استمرار ظاهرة زواج القاصرين/ات في الوقت الذي تتفق فيه الآراء على أن الهدف هو تقييد وليس إلغاء الاستثناءات، إلا أن التقييد مرتبط بحالات محددة جداً غير واردة أيضاً، طالما أن هناك غياب تعريف للحالات الخاصة التي يمكن للمحكمة المختصة أو حتى مقدم طلب الاستثناء الاستناد إليها، كما يمكن للقاضي ومقدم طلب الاستثناء افتراض أي سبب للزواج المبكر

على أنه يشكل ضرورة تقتضيها مصلحة الطرفين. مع أن التحليل السابق يشير بوضوح إلى أن مقدمي طلب الاستثناء للزواج .....هم من البالغين الذكور. ومن الأمثلة الواردة أعلاه أن التقييد النهائي لزواج الأطفال لم يكن قائماً في الكثير من التشريعات حيث أبتت كثير من دول العالم الغربي بما فيها المملكة المتحدة الباب مفتوحاً لاستثناءات يمكن للمحكمة المختصة الموافقة على تزويج من هم أقل من 18 عاماً.

من ناحية أخرى وضع الاستثناء بيد قاضي القضاة، ولم يترك الأمر لقضاة المحاكم الشرعية على اعتبار تعقيد العملية وأن لا يصبح هناك تساهل في منح الاستثناءات. لكن الأرقام والمعطيات التي أشارت الدراسة إليها فإن حجم الاستثناءات كبير حتى على مستوى الضفة الغربية، لأن مسألة تطبيق القانون في قطاع غزة غير واردة، ويتم تسجيل الزواج لمن هم دون السن القانوني دون الحاجة إلى طلب استثناء من قاضي القضاة. كما ومن ممكن إضافة مجموعة من الإجراءات الفنية التي تبطئ من تلك العملية ويمارسها ديوان قاضي القاضي بتأخير الإجابة على طلبات الاستثناءات للوصول إلى فئة عمرية أعلى.

### الخاتمة

في مقابل النقاش حول ظاهرة تزويج القاصرين/ات في المجتمع الفلسطيني واستمرار هذه الظاهرة برغم من وجود قرار بقانون لرفع سن الزواج، إلا أن هنالك ظاهرة بنفس الدرجة من الخطورة وهي ارتفاع نسب الطلاق في المجتمع الفلسطيني، مما له من مساهمة في المزيد من الاقصاء الاجتماعي والاقتصادي للنساء والأطفال.

زواج الأطفال سيبقى قائماً لعدد من الاعتبارات منها أن القانون فضفاض، وعلى ما يبدو لم يرد المشرع (الحكومة) أي صدام مجتمعي في هذه القضية، بالتالي حدد العمر الأدنى للزواج لكنه لم يجرمه حين فتح باب الاستثناء. القوى المحافظة في المجتمع والتي نجحت في الترويج إلى أن الجهود الوطنية لمنع زواج الأطفال هي نشر للفاحشة وقبول للاملاءات الغربية. كما وفشل مناهضو زواج الأطفال في الاستناد على إطار مجتمعي واللجوء إلى الاستناد المفرط للاتفاقيات الدولية. الانقسام السياسي وارتفاع هذه الظاهرة في قطاع غزة لا تتوافق مع حملات توعية ومناصرة للضغط على "حكومة حماس" لتطبيق رفع سن الزواج. وفي كل هذه الصراعات والتناقضات يدفع الأطفال ثمناً باهظاً، مع وجود أكثر من 8,000 حالة طلاق عام 2021 من أصل 43 ألف حالة زواج. هذا مؤشر على أن الأسرة الفلسطينية ليست بخير، وليست متماسكة كما يدعي التيار المحافظ.

وبالرغم من أنه لم تثبت الأرقام إلى وجود علاقة ما بين الزواج المبكر والطلاق المبكر، إلا أن الشهادات من المقابلات الميدانية تعكس حجم المعاناة التي تواجهها النساء اللاتي أقبلن على الزواج في سن الطفولة، وما لذلك من أثر سلبي بشكل كبير على البعد النفسي والصحي لهن، بالإضافة للاستغلال والعنف الممارس عليهم في مرحلة الطفولة، وحرمانهن من التعليم.

إن الإبقاء على هذه الاستثناءات، والتغاضي عن تزويج الأطفال وبالتحديد القاصرات بصورة غير رسمية، يتيح الفرصة للإقبال أكثر على تزويج القاصرات، وإتاحة الفرصة لتوسيع حلقة زواج الأطفال العابر للحدود. لكن الأخطر من هذا جميعه، هو أن التشريع أو القانون الناظم المتمثل بالقرار بقانون، بات شكلياً فقط، وهو ما يعطي انطباعاً في المخيال الاجتماعي أن التشريعات الفلسطينية والقوانين وإن كانت مؤقتة، هي ليست بتلك الجدية، وأنها قابلة للكسر وللانتفاغ عليها، وهذا أخطر ما في المسألة، حيث أنه وفي قضية مثل التي تم تناولها في هذه الدراسة طالت الأطفال، فكيف لا تطل الفئات الاجتماعية الأخرى من غير الأطفال في قضايا أخرى.

## التوصيات

- تحويل قضية زواج القاصرين/ات لتصبح قضية نقاش مجتمعي داخلي، ونقاش مخاطر هذه الظاهرة على الأطفال. إن القضية لا تحتل الجدل في مسألة ما إذا كان هذا التوجه يأتي ضمن أجندة خارجية يتم إسقاطها على مجتمعنا إذ يسقط هذا الادعاء أمام عرض البيانات التي تناولناها من المجتمعات الأخرى، أو أنها تأتي تلبية لطموح سياسي. قضية زواد

القاصرين/ات هي مسألة مثبتة وبالدليل بأبعادها وآثارها السلبية على الأطفال في سن الطفولة وفي مراحل لاحقة، ولم يثبت حتى اللحظة ميزة تدفعنا للدفاع عن الظاهرة.

- لا بد من تسليط الضوء على ارتفاع ظاهرة الطلاق في المجتمع الفلسطيني، وبالرغم من أنها نتيجة جاءت ضمن العرض العام لنسب الطلاق مقابل أعداد الزواج، إلا أن هذه الظاهرة تساهم في مزيد من الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي للأطفال والنساء، ومن المهم جداً البحث في أسبابها والدوافع وراء حدوثها.
- في الحالات الدراسية يعتبر الزواج المبكر واحدة من الأسباب التي قد تؤدي إلى الطلاق في المجتمع الفلسطيني، لكن ليس هناك دراسة واضحة تربط بين العمر والطلاق، ويوصي المرصد بعمل هذه الدراسة.
- الاستثناءات التي يضعها التشريع يجب العمل على ضرورة تقييدها، وتعريف حالات الضرورة الواردة في القرار بقانون ووضع معايير صارمة ومحددة لمنح الاستثناءات.
- كما يخلو التشريع والتقييدات المرافقة له من تحديد لفرق السن بين "الزوجين"، فبإمكان شخص بعمر 30 عاماً وأكثر التقدم بطلب استثناء لزواج فتاه بعمر الـ 15 عاماً لأن القانون لا يضع معايير الفروقات في السن كمانع للاستثناء. في الحقيقة أقل ما يمكن وصفه في هذه الحالة هو أنها جريمة مجتمعية، ووجود هذا الشرط من الممكن أن يحد مستقبلاً من زواج الطفلات لرجال أكبر سناً.
- ارتفاع هذه الظاهرة في قطاع غزة يوجب على منظمات المجتمع المدني تسليط الضوء على هذه الظاهرة ومن الملاحظ ارتفاعها بعد إقرار القرار بقانون الخاص برفع سن الزواج الى 18 عاماً.

## ملاحق

التوزيع النسبي للإناث اللواتي عقدن قرانهن حسب العمر بالسنوات الفردية والمنطقة، 2021

العمر	المنطقة		
	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
15	2.5	0.1	5.3
16	2.8	0.3	5.7
17	6.3	5.2	7.6

10.1	15.0	12.8	18
9.6	11.3	10.5	19
8.8	10.3	9.6	20
8.6	10.2	9.5	21
7.5	8.9	8.3	22
6.9	7.9	7.5	23
5.2	6.3	5.8	24
24.5	24.5	24.5	+25
<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. قاعدة بيانات الزواج والطلاق 2021، رام الله - فلسطين.

التوزيع النسبي الذكور الذين عقدوا قرانهم حسب العمر بالسنوات الفردية والمنطقة، 2021

العمر	المنطقة		
	قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين
15	0.1	0.0	0.0
16	0.2	0.0	0.1
17	0.5	0.0	0.3
18	1.5	0.6	1.0
19	2.6	1.7	2.1
20	3.8	3.1	3.4
21	5.3	5.1	5.2
22	6.7	6.4	6.5
23	7.7	7.8	7.7
24	8.7	8.6	8.6
+25	62.9	66.7	65.0
<b>المجموع</b>	<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>100.0</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. قاعدة بيانات الزواج والطلاق 2021، رام الله - فلسطين.